

الهوية والمصاحبة : الدولة الرعية والديموقراطية

حازم البلاوي

كلمة «هوية» بالانكليزية (identity) هي أن يكون الشيء مطابقاً لشيء آخر أو مثله تماماً. وفي هذا الإطار، فإن مجتمعاً ما تكون له هوية عندما يعتبر أعضاؤه ذلك المجتمع أنفسهم، أو يُعتبرون، منتمين إلى مجموعة واحدة. والهوية بهذا المعنى هي طريقة لتحديد الشعور بالانتماء، أو ما يمثل «نحن» في مقابل «الآخرين». والهوية بهذا الشكل هي مفهوم مركب ينتج من مجموعة عوامل تتضمن عناصر عرقية وثقافية وتاريخية وجغرافية ولغوية واقتصادية وسياسية. ومع أن الهوية تخضع للتطور والتغير، فهي ليست حالة عابرة تتغير بصورة عشوائية أو سريعة كما تتغير الموضة أو الأزياء؛ وهوية مجتمع ما لا تتغير إلا بصورة تدريجية لا يدركها المرء. ففي أوروبا، مثلاً، استغرق التحول من هوية العالم المسيحي إلى هوية الأمة/الدولة أجيالاً عدة قبل أن تثبت جذور الهوية الفرنسية أو الألمانية والشيء نفسه ينطبق أيضاً على «الأمة» والكيانات السياسية الجديدة الناشئة في العالم الإسلامي.

وبالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط العربية، يقول الأستاذ مايكل هدسون إن الأنماط الأساسية للهوية في الشرق الأوسط كانت دينية وعرقية في القرن الثامن عشر ولكن ما لبثت أن تحولت في القرن العشرين قوميةً عصريةً تمثلت في دول مستقلة وعلمانية ذات حدود إقليمية، علماً بأن هذا القالب لا يناسب كل هذه الدول. ويؤكد أن «أحد الأسباب التي تقف وراء اضطراب السياسات العربية الحديثة هو الطبيعة غير المكتملة وغير المستقرة للهوية السياسية

العربية»⁽¹⁾. وقد كان هذا الرأي صحيحاً قبل عشرين عاماً، وما يزال كذلك اليوم.

فإلى جانب الاتجاه نحو هذه الدولة شبه الحديثة، شهدت الخمسون سنة الأخيرة تراجع القومية من جهة، ونهضة الحركات الإسلامية من جهة أخرى.

وليس الغرض هنا استكشاف الأساس النهائي للهوية السياسية في الشرق الأوسط العربي، بل التفكير في بعض التغيرات الاقتصادية الكبيرة التي ساهمت، في شكل أو آخر، في تطور الهوية السياسية العربية. وما أقصده هنا ليس الوصول إلى استنتاجات نهائية بقدر ما هو إثارة مسائل للنقاش والبحث. غير أنه ينبغي تذكر أن العوامل الاقتصادية، على عكس هوية المجتمع، كثيراً ما تظهر فجأة ويمكنها التغير خلال فترات قصيرة.

قد يكون أهم تغير اقتصادي شهدته المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية هو ارتفاع أسعار النفط في منتصف السبعينات. وقد نشرت، منذ عشر سنوات دراسة عن الدولة الريعية في العالم العربي⁽²⁾ لبيان أثر ظاهرة النفط على الهيكل الاجتماعي الاقتصادي للبلدان العربية. إلا أنه بعد خمسة وعشرين عاماً من الصدمة النفطية الأولى، نجد أن الصورة الاقتصادية للمنطقة قد تغيرت. فالنفط، وإن ظل ذا أهمية قصوى، ليس العامل الاقتصادي الوحيد الذي يؤثر على المجتمعات العربية. فقد حدثت، منذ ذلك الوقت، تغيرات اقتصادية كبيرة، على الصعيدين العالمي والإقليمي. وهكذا فيمكن القول أن هناك تطورين اقتصاديين أساسيين كانت لهما آثار بعيدة المدى على المنطقة خلال العقدين الماضيين، وهما على التوالي الصدمتان النفطيتان من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من جهة، ونهاية الحرب الباردة مع ما أعقبها من تأثيرات على

CH.Michael C. Hudson, Arab Policies, The search for legitimacy, Yale University Press, (1) p. 56.

The Rentier State, edited by Hazem Beblawi and Giacomo Luciani, Croom Helm, (2) London, New York, 1984.

ظهور الاقتصاد العالمي وآفاق السلام في المنطقة، من جهة أخرى. فظهور عصر النفط وزواله هذا المنطقة العربية في الأعماق، في حين لم تظهر بعد الآثار الكاملة للعولمة وتسوية نزاع الشرق الأوسط.

عقد النفط

لقد مثلت الزيادات في أسعار النفط في الفترة 1973/1974 ثم في عام 1979، نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد أطلق على هذا التطور وقتها اسم «الثورة النفطية» تشبهاً بـ «الثورة الصناعية». وبعد مرور عقد من الزمن (1985) عكست أسعار النفط اتجاهها وبدأت رحلة طويلة من التدهور والركود. وجاءت حربا الخليج، أي الحرب الإيرانية العراقية (1980 - 1988) وغزو العراق للكويت (1990)، لكي تضعا حداً للأمال العريضة في إقامة نظام عربي جديد للتنمية. وما كان يبشّر بأن يشكل ثورة في الشؤون العالمية اختزل في النهاية إلى مجرد حدث عابر، أو عبارة عن فاصلة، في المالية الدولية.

والعقود النفطية، بطبيعتها العابرة، هزت المنطقة العربية بصورة كبيرة وأوجدت مصالح اقتصادية جديدة وتغيرات في موازين القوى، مع حركة كبيرة لرؤوس الأموال واليد العاملة. وليس من المبالغة أن نقول أنه على مدى الخمسين سنة الماضية، أثرت الصدمتان النفطيتان على نسيج المجتمعات العربية أكثر من أي عامل آخر، ربما باستثناء النزاع العربي - الإسرائيلي.

وقد توصلت البلدان المنتجة للنفط، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، بسبب مواردها المالية الطائلة، إلى اكتساب مكانة متميزة في الساحة المالية الدولية وأصبح لها دور رائد في السياسة العربية. وعلى رغم النقص الذي تشهده هذه البلدان المنتجة للنفط من حيث القوة الاقتصادية والعسكرية والسكانية، فقد اكتسبت قوة مالية هائلة سرعان ما انعكست على الساحة السياسية العربية. وبدأت الصورة السياسية القديمة للشرق الأوسط العربي تمر بتغيرات عميقة. وكان على البلدان التي تكون نواة أو مركز المنطقة، أي مصر والجمهورية العربية السورية وإلى حد ما العراق، أن تتكيف مع سيطرة البلدان المنتجة

للنفط. وهذا التغير في المركز ومحيطه في العالم العربي لم يحدث دون نتائج خطيرة بالنسبة إلى الهوية السياسية في المنطقة.

وقد غيّر ظهور الدول النفطية الجديدة في السبعينات واحتلالها الصدارة في مجال التجارة الدولية والمالية، مفهوم الدولة في الخليج العربي. وما جمعت هذه الدولة النفطية من ثروة هائلة لم تُعرَف من قبل أعادت إلى الأذهان مفهوم الدخل غير المكتسب بواسطة العمل. ووقعت بلدان أخرى غير نفطية في المنطقة، في سحر الظاهرة النفطية الجديدة. وقد كان أثر الظاهرة النفطية على دور الدولة وعلى السلوك الاقتصادي في شكل عام عميقاً بما يبرر بحثاً خاصاً لهذه الفترة. ولعدم وجود مفاهيم أفضل، فقد اخترت مفهوم الدولة الريعية كوصف لغلبة الاقتصادات النفطية في المنطقة العربية خلال عقد النفط.

لقد حاولت أن أحدد مفهوم الدولة الريعية في مواضع أخرى⁽¹⁾. فقد شعر العلماء الاجتماعيون دوماً، ومن بينهم الاقتصاديون، بوجود اختلاف بين الدخل «المكتسب» والريع «المتراكم» دون جهد. ومن هنا يأتي مفهوم الدولة الريعية، حيث تسود حالات الريع، ولا سيما الريع الخارجي. والمهم هنا أن الدولة أو الحكومة، في حالة كهذه، ولكونها المستفيد الأساسي من الريع، تلعب دوراً حاسماً بصفتها الأداة الأولى للنشاط الاقتصادي؛ إذ تصبح المواطنة مصدراً للفائدة الاقتصادية. وبذلك تنشأ طبقات مختلفة من المستفيدين من الريع الحكومي وهذه الطبقات بدورها تخلق طبقات جديدة من المستفيدين. وينظم الاقتصاد كله كسلسلة من طبقات الرعيين تتقدمهم الحكومة أو الدولة في قمة الهرم، وتمثل الدعم النهائي لجميع الرعيين الآخرين في الاقتصاد. ومن المهم أن نضيف هنا أن الأصل القبلي لهذه الدول يضخم الطبيعة الريعية للدولة في شكلها الجديد. وما كان تقليداً قليلاً قديماً العهد لشراء الولاء تؤكد الآن «دولة الرفاه» التي توزع المزايا والفوائد على سكانها. وهذا يمثل شبه ضريبة سلبية حيث يفرض المواطنون ضريبةً على الحكومات لمجرد كونهم

مواطنين. ومع غياب الضرائب تقريباً، وتوفر مجموعة واسعة من السلع والخدمات العامة، تقل كثيراً مطالبة المواطنين بالمشاركة السياسية. ومعروف جيداً أن تاريخ الديمقراطية بدأ بمناسبة الضرائب (لا ضرائب دون تمثيل). وقد كانت الموازنات الحكومية في غالب الدول النفطية وثائق من جانب واحد، عبارة عن برنامج للنفقات، ووعد بإنفاق المال وتوزيع الفوائد على السكان دون أية أعباء عليهم.

وإذا كانت الدولة الربية قد أضعفت المطالبات بالمشاركة السياسية، فإنها دعمت كذلك المطالبة بالقومية المحلية الضيقة على حساب المفهوم الأوسع للقومية العربية. فقد أصبح المواطن الكويتي أو القطري أو الليبي أكثر إدراكاً، وتالياً حمايةً، لمواطنته الكويتية أو القطرية أو الليبية من انتمائه إلى الأمة العربية المبهمة المعالم. وكان للمصالح الاقتصادية هنا علاقة واضحة ومباشرة بالهوية السياسية. وليس غريباً إذاً، كما سنرى في ما بعد، أن أوج العصر النفطي وافق تضاؤل القومية العربية.

وفي الوقت نفسه أدت المساعدات المالية من الدول النفطية إلى شقيقتها غير النفطية، إلى تدعيم الأصوات المعتدلة التي تنادي بالتعاون الاقتصادي بدلاً من الوحدة العربية. وبذلك منعت الأصوات الراديكالية المنادية بالوحدة العربية من البروز. ولا غرو في ذلك، فالاعتدال في الطموحات العربية جلب مكاسب كبيرة بينما الراديكالية كلفت ثمناً باهظاً. وسمي دعاة الاعتدال بالواقعيين بينما وصف دعاة الفلسفة الراديكالية بالرومانسيين.

ومن جهة أخرى، ففي حين أن الدول العربية غير النفطية لم تكن أبداً دولاً ربية بالمعنى المعروف في دول الخليج، فإنها أبدت بالفعل وبصورة متزايدة، مظاهر ليست مختلفة عن المظاهر التي شوهدت في الدول النفطية، ومن ثم صح لقب الدول شبه الربية عليها.

فمن ناحية، اكتسب الشرق الأوسط ككل مزيداً من الأهمية الاستراتيجية، أو الريع السياسي. فنتيجة للثروة النفطية، اكتسبت كل المنطقة العربية، بغنيها وفقيرها من النفط، قيمة استراتيجية في الحلبة العالمية. وأصبحت المساعدة

العسكرية والسياسية ضرورةً للحفاظ على نفوذ القوى العظمى، بل والقوى الصغيرة، لإدخال ذلك النفوذ إلى المنطقة، مصدراً للريع الخارجي بالنسبة إلى دول عديدة. ففي الستينات، مثلاً، تلقت مصر أكبر إعانة سوفياتية إلى بلد أجنبي، وفي أواخر السبعينات أصبحت، مع إسرائيل، أكبر مستفيد من الإعانة الأميركية.

انتقالاً للحديث عن العلاقة بين الدول النفطية والدول غير النفطية، فقد تأثرت هذه العلاقة كذلك ببعض المفاهيم الريعية. فقد كانت المساعدة المالية بين الدول العربية مرتبطة إلى حد ما، بمدى تأثيرها على استقرار الريع النفطي في الدول النفطية واطمئنانه. وفي أحيان كثيرة، كان الحافز للإعانة من دول عربية إلى دول عربية أخرى، يستند إلى منطق مشابه لتوزيع الامتيازات مقابل الولاء أو بالأحرى لتجنب المشاكل. وتوزيع الإعانات أو الوعد بها، سعت الدول النفطية إلى شراء الأمن والاستقرار. ومن ناحية أخرى، استخدم دعاة القومية العربية من دول نواة العالم العربي نفوذهم السياسي للحصول على هذه الإعانات المالية، من خلال منح الشرعية أو عدم منحها. وبذلك أصبحت الأموال العربية مقابلةً للقومية العربية أكثر من أن تكون مكملة لها. وتالياً أصبحت القومية العربية والأموال العربية بمثابة العصا والجزرة، يستعملهما هذان الطرفان المتعارضان لتحقيق توازن شديد الدقة في تقاسم الريع النفطي. ولا غرابة إذاً في أن التدفقات المالية العربية إلى دول عربية تزامن مع تراجع نظام القومية العربية بعد حرب 1967، التي مثلت هزيمة «واترلو القومية العربية»⁽¹⁾.

بالإضافة إلى المساعدة المالية من الدول العربية الغنية بالنفط، تمتعت بعض الدول العربية غير النفطية بنوع آخر من الريع الخارجي بصفقتها بلدان عبور. من ذلك مثلاً أن عائدات قناة السويس ورسوم أنابيب النفط أصبحت مصادر رئيسية للإيرادات في بعض البلدان كمصر والجمهورية العربية السورية.

وبحلول عصر النفط، أصبحت تحويلات العمّال أحد أكبر مصادر العملة

الأجنبية في بعض الدول غير النفطية. واليمن هو مثل جيد على بلد تمثل فيه التحويلات أكثر من 85 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في السبعينات. وتحويلات العمال هي في طريقها لتصبح وحدها أكبر مصدر للعملة الأجنبية في مصر أيضاً. وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان وتونس والمغرب، تلعب تحويلات العمال دوراً شديداً الأهمية في تعديلات موازين مدفوعاتها. وليس من السهل القول بأن تحويلات العمال هي نوع من الريع الخارجي. فمن وجهة نظر العامل فإنه يكسب دخله بالجهد وعرق الجبين. أما من وجهة نظر البلد المستفيد، فإن تحويلات العمل هي أقرب إلى الإعانة أو تحويلات أموال من دون مقابل.

ولا تخلو الطبيعة شبه الربعية للدول غير النفطية من التأثير على دور الدولة وعلى سلوك المواطن. فالامتيازات التي تمنحها الحكومة أصبحت الآن مجسدة في مبدأ الرفاهية. وخلال السبعينات والثمانينات أدى الدعم المالي الحكومي، بجميع أنواعه، إلى إفساد النظام الاقتصادي. وأخذت بيروقراطية ضخمة، وهي عبارة عن طبقة ريعية جديدة، تنال قسطاً كبيراً من الريع المتراكم لدى الحكومة. ومن المهم كذلك أن نرى كيف أوجد كل مصدر للريع الخارجي شرائح تالية من الريعيين الثانويين.

ويبدو واضحاً مما سبق أن الظاهرة النفطية اخترقت كامل العالم العربي، بدوله الغنية بالنفط ودوله غير النفطية. وكان أثر النفط كبيراً إلى درجة أنه ليس من غير الواقعي تسمية هذه الفترة بعقود النفط، وهي فترة أصاب خلالها مرض النفط العالم العربي بأسره. فالدخل لم يعد يعتبر جزءاً للعمل الجاد والشاق، بل أصبح في كثير من الأحيان مرتبطاً بظروف خاصة، وبالحظ والموقع وغير ذلك. هو بإيجاز عالم ريعي أثر على الدولة والمواطن في الآن نفسه. وربما كانت الوحدة العربية هي أكبر الخاسرين في هذه اللعبة الجديدة. فقد تراجعت القومية العربية وأصبحت راية المقدمة في يد القطرية الضيقة. وتقدم التعاون الاقتصادي بين دول عربية مستقلة على خطاب الوحدة العربية.

الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد السوقى

في أواخر الثمانينات كان المعسكر الاشتراكي قد انهار وحقت أيديولوجيا السوق انتصاراً شبه كامل. وكان سقوط سور برلين يرمز إلى نهاية عهد، وجرفت العاطفة بعض الناس إلى درجة أنهم أعلنوا نهاية التاريخ. ودون الذهاب إلى هذا الحد، فمن الواضح أن انتهاء الحرب الباردة قد أطلق القوى الاقتصادية التي تركز عليها عملية العولمة. ولم تمر بضع سنوات على اختفاء الاتحاد السوفياتي والدول التابعة له حتى انتبه العالم إلى ظهور الاقتصاد العالمي. وحقيقة الأمر أنه لم يحدث تغير مفاجئ إذ كانت عملية العولمة مستمرة تحت السطح طول الوقت.

ودون الإفراط في التبسيط، يمكن القول أننا نشهد الآن عولمة الاقتصاد بينما تتضاءل أهمية الحدود السياسية. فالثروة الصناعية والرأسمالية من خلال نظرتها العالمية قد مهدت السبيل للعولمة. والواقع أنه منذ الحرب العالمية الثانية، ظلت التجارة الدولية تنمو بضعف معدل نمو الاقتصادات الوطنية. وهكذا أصبح الاقتصاد العالمي مترابطاً بصورة متزايدة. وأصبحت الجهات الأكثر فاعلية في الساحة الاقتصادية هي الشركات المتعددة الجنسية والشركات عبر الوطنية بينما يجري تحديد الاستراتيجيات الصناعية في القطاعات الأكثر تقدماً على نطاق عالمي.

وقد تعزز هذا الاتجاه بالثورة في مجالي المعلومات والاتصالات التي تحوّل العالم معها قرية صغيرة. كما أن الثورة في المجال المالي أصبحت تتجاوز الحدود السياسية. وكان تحقيق تكامل الأسواق المالية وحركة رؤوس الأموال والتقلبات في أسعار الصرف عوامل أدت إلى زيادة ضخمة في الاستثمار والادخار على نطاق عالمي. وقد شجع الإطار المؤسسي الدولي هذا الاتجاه نحو العولمة. إذ يتحكم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي. ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية، اكتملت الدائرة.

كان على رغم مما ورد أعلاه، فإنه لا ينبغي المبالغة في تقدير أهمية الاتجاه نحو العولمة إذ ما زالت تهيمن المصالح الوطنية وتالياً فهناك توتر بين اتجاه

اقتصادي عالمي وواقع سياسي يظل وطنياً إن لم يكن قومياً. ومع ذلك، فإن أثر عولمة الاقتصاد أشد في البلدان النامية التي لا تتمتع بكل الخيارات المتاحة أمام البلدان المتقدمة النمو.

الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي

إن تحول اقتصادات الدول إلى اقتصادات سوقية ينطوي على مشاكل خطيرة، لا سيما فيما يخص العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات السياسية. فهل يستلزم التحول إلى اقتصاد سوقي إصلاحاً اقتصادياً؟ وهل الديموقراطية تشكل شرطاً أساسياً للاقتصاد السوقي أو عنصراً مكملًا له؟

أقل ما يقال إن التاريخ غامض في هذا الصدد فعلى رغم تعايش الديموقراطية والرأسمالية في معظم البلدان الغربية، فإن هناك أمثلة أخرى تدل على العكس. وعلى سبيل المثال، كانت ألمانيا واليابان في القرن التاسع عشر وبلدان جنوبي شرقي آسيا في القرن العشرين تتمتع باقتصادات مزدهرة دون تخفيف السيطرة الصارمة للدولة في تلك البلدان. وتوفر الصين المعاصرة مثلاً آخر لهذه المفارقة.

ودون الخوض في هذه المسألة الشائكة، يبدو لي أن أي اقتصاد سوقي لا يمكن أن يعمل إلا حيث يكون مفهوم حكم القانون سائداً. ففي ظل حكم القانون، لا يخضع الناس لأوامر غيرهم من الناس. بل إن الناس جميعاً - حكاماً ومحكومين - يخضعون لحكم القانون ولا يخضعون للتعسف والأهواء الشخصية. فالقانون يحدد نطاق الأنشطة وحدودها ويكفل احترام الالتزامات. وتالياً، فإن حكم القانون يشكل الشرط الأدنى اللازم للاقتصاد السوقي.

ولا شك في أن الديموقراطية قائمة على مفهوم حكم القانون غير أن أكبر ميزاتها تتمثل في مجالات الحريات السياسية، والمشاركة، وتداول السلطة، واحترام حقوق الإنسان. وفي أي نظام ديموقراطي تكون المسؤولية والمساءلة والشفافية مضمونة. وهكذا فرغم أن الديموقراطية ليست شرطاً أساسياً للاقتصاد السوقي إلا أنها بالتأكيد دعم أكيد لمنطق السوق.

التعاون الاقتصادي الإقليمي

بينما تراجعت آمال تحقيق وحدة عربية في المستقبل المنظور على الأقل، برزت مشاريع بديلة للتعاون الاقتصادي الإقليمي باعتبارها استراتيجية مشتركة جديدة.

وعلى رغم التصريحات، فإن حقيقة التعاون الاقتصادي العربي تظل متواضعة جداً. صحيح أن تدفقات اليد العاملة وبدرجة أقل تدفقات رؤوس الأموال، شهدت زيادة كبيرة أثناء العقود التي ازدهرت فيها صناعة النفط. بيد أن التجارة البينية لا تزال محدودة جداً إذ تمثل 6 إلى 8 في المئة فقط من مجموع التجارة الخارجية العربية.

وفي مجال مشاريع التعاون الاقتصادي الإقليمي، يمكن التمييز بين اتجاهات مختلفة. وأقدم هذه الاتجاهات وأكثرها شعبية هو البحث عن تعاون اقتصادي عربي، وخصوصاً إنشاء سوق عربية مشتركة. وقد أنشئ المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية لتعزيز هذه الفكرة. وبعد ذلك كان الغرض من إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هو النهوض بذات الفكرة. وفي الثمانينات اتبع نهج مختلف في التعاون الاقتصادي يؤكد على العلاقات والشائخ القائمة على المستوى دون الإقليمي. وهكذا أنشئ مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 1982، وتبعه مجلس التعاون المغاربي ومجلس التعاون العربي بالنسبة إلى بقية بلدان المغرب والشرق. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت جامعة الدول العربية خطة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية اعتباراً من كانون الثاني 1998 ويتوقع أن تُستكمل في عام 2017.

وإلى جانب المشاريع العربية للتعاون الاقتصادي، ظهرت من حين إلى آخر مشاريع شرق أوسطية، لا سيما في الوقت الذي كانت عملية السلام التي بدأت في مؤتمر مدريد، تتقدم بخطوات حثيثة. وقد عقد اتفاق مبدئي لإنشاء مصرف إنمائي للشرق الأوسط. لكن هذا المشروع توقف بسبب الطريق المسدود الذي وصلت إليه عملية السلام. وقد تم أخيراً التوقيع على مشروع

للمشاركة بين البلدان الأوروبية وبلدان البحر الأبيض المتوسط وتجري مناقشته مع بعض الدول العربية.

تواجه دول الشرق الأوسط العربية تحديات اقتصادية كبيرة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وعملية عولمة الاقتصاد وتحديث الاقتصادات العربية عملية جارية حيث تقوم معظم البلدان العربية بتنفيذ إصلاحات اقتصادية. والمصالح الاقتصادية الجديدة الناشئة ستتطلب في النهاية تغييرات سياسية ومزيداً من الديمقراطية. ولا شك أن توقعات السلام، أو عدم تحقيقه، ستؤثر على نمط التعاون الاقتصادي الإقليمي واتجاهه. كما أن العلاقات مع المناطق المجاورة، وخصوصاً أوروبا وربما بلدان الشرق الأقصى الناشئة سوف تؤثر على المنطقة العربية فهي منطقة في طور التكوّن ومن غير المتوقع أن تتضح عما قريب الطبيعة غير المستقرة للهوية السياسية العربية.

